أثر مؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة ومعدّل جريمة المخدرات في الأردن للفترة 2009 -2018

إعداد

أ/ محمد عبد الفتاح العودات

طالب دكتوراه في قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة

د/ مراد عبد الله المواجدة

أثر مؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة ومعدّل جريمة المخدرات في الأردن للفترة 2018- 2009

محمد عبد الفتاح العودات[1] مراد عبد الله المواجدة.
قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن.

[1]البريد الالكتروني: M_alodaat@yahoo.com

الملخص:

تهدف الدراسة تعرّف أثر مؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة ومعدّل جريمة المخدّرات في الأردن للفترة (2009- 2018) ويتمثّل مجتمع الدراسة من جميع البيانات الجاهزة التي تعكس مؤشّر التنمية البشريّة ومعدّل الجريمة ومعدّل جريمة المخدّرات في الأردن بناءً على ما ورد في تقارير (التنمية البشريّة/ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وزارة التربية والتعليم، إدارة المعلومات الجنائيّة)؛ وعليه فإنّ عيّنة الدراسة تتمثّل بالبيانات الجاهزة الواردة في التقارير المشار إليها للفترة (2009- 2018). واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وللإجابة عن أسئلة الدراسة تمّ استخدام اختبار الانحدار البسيط، وأظهرت النتائج وجود أثر دالّ إحصائيًّا لمؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة ومعدّل جريمة المخدّرات، وتوصي الدراسة ضرورة التطوير النوعيّ للتعليم للحدّ الذي يسهم به في تحقيق التنمية البشريّة المنشودة، وتوخي عدالة توزيع نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي، وضمان إتاحة الخدمات الصحيّة ذات الجودة العالية، ووضع الخطط التنمويّة لاحتواء الفقر والبطالة.

الكلمات الدالّة: مؤشّر التنمية البشريّة، الجريمة، معدّل الجريمة، المخدرات.

The Impact of the Human Development Index on the Crime Rate and Drug-Related Crimes Rate in Jordan during the Period (2009-2018)

Mohammad Abdul-Fattah Al-Oudat*, Morad Elmwagda.
Department of Sociology, Criminology Department, University of Mu'tah, Karak, Jordan.
*E. Mail: M_alodaat@yahoo.com

ABSTRACT

The present study aimed to explore the impact of the human development index on crime rate and drug-related crimes rate in Jordan during the period (2009-2018). The study's population consists of all the data that are related to human development index, crime rate and drug-related crimes rate in Jordan. Such data were obtained from the human development reports and reports drafted by the UN developmental program, the Ministry of Education, and the Criminal Information Department. The study's sample consists of the relevant data that are listed in the aforementioned reports and related to the period (2009-2018). The researcher of the present study adopted a descriptive analytical approach. To answer the study's questions, the simple regression analysis was conducted. It was found that human development index has a statistically significant impact on crime rate and drug-related crimes rate. The researcher recommends improving the quality of education in order to increase the degree of achieving human development. It is recommended that achieving more justice in terms of gross domestic product per capita. The study also recommended providing all people with access to healthcare services of high quality. The researcher also recommended making developmental plans for fighting against poverty and unemployment.

Keywords: Human Development Index, Crime, Crime Rate, Drugs.

مقدّمة:

رغم حداثة مفهوم التنمية البشريّة إلاّ أنّه تطوّر منذ مطلع تسعينيّات القرن الماضي ليستوعب مضامين جديدة تتناول جوانب مختلفة ومتنوّعة من حياة الناس التي تعدّ التنمية أداة لتحسين واقعهم، بعدما كانت غاية في ذاتها في ظلّ مفهوم التنمية البشريّة كأداة إلى غاية أسمى هي "تنمية الناس بواسطة الناس ومن أجل الناس". وتعدّ التنمية البشريّة من المفاهيم الحيوية التي شاعت في الاستخدام الأكاديميّ والسياسيّ منذ مطلع التسعينيات في القرن الماضي بعدما تكامل مفهومها مع الإضافات النظريّة والتطبيقيّة التي توصّل إليها البرنامج الإنمائيّ للأمم المتّحدة فأُخرجت من الحيّز الماديّ الضيّق إلى أطر أوسع ترتبط بتوسيع خيارات الناس وتمكينهم. (المعموري،2016)

تعرّف التنمية البشريّة في تقارير الأمم المتّحدة بأنّها: عمليّة توسيع الخيارات المتاحة للناسوهذه الخيارات، هي: العيش حياة طويلة وصحيّة، الحصول على المعارف، الحصول على الموارد الضروريّة لتوفير مستوى المعيشة المناسب. وللتنمية البشريّة جانبان: الأوّل، بناء القدرات البشريّة لتحسين مستوى الصحّة والمعرفة والمهارات. والثاني، انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة. (القريشي،2007)

إنّ وجود مجتمع بلا جريمة يُعَدّ حلمًا يستحيل تحقيقه، فقد وجدت الجريمة في مجتمع الفضيلة عند أصحاب نظريّة العقد الاجتماعيّ في تطوّر الفكر السياسي، وستبقى إلى الأبد ما بقي الخير والشرّ. إنّ تعريف الجريمة وتحديد معالمها أمر تحكمه المتغيّرات الاجتماعيّة والتطورات القانونيّة. إذ إنّه إذا جُرّمت بعض التصرّفات زاد معدّل الجريمة وفقًا لما استجدّ من مفاهيم، ومن الخطأ الاعتقاد أنّ الجريمة مجرّد مسلك منحرف، فالجريمة في حقيقتها ظاهرة قانونيّة. وتدرك كافة المجتمعات أنّ الجريمة ظاهرة حتميّة، ولكنّها في الوقت نفسه تبذل كلّ الجهد للسيطرة عليها والحدّ منها وتخفيف آثارها. (عبد الحميد،1984)

تعتبر التنمية عمليّة واعية طويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والتكنولوجيّة والثقافيّة والإعلاميّة والبيئيّة...، إضافة إلى كونها عمليّة مرسومة لتقدّم المجتمع في مختلف المجالات، فهي إذًا عنصر أساسيّ للاستقرار والتطوّر الإنساني والاجتماعيّ، إذًا فإنّ فشل المخطّطات التنموية سترتّب عليه خلل في الأداء الوظيفيّ للمؤسّسات الاجتماعيّة وبالتالي بروز العديد من المشكلات والأزمات التي تشكّل عاملاً مشجّعًا على ارتفاع معدّلات الانحراف والإجرام في المجتمع. (تريكي،2015)

وثمّة علاقة وثيقة بين معدّلات ارتكاب الجرائم والحالة الاقتصاديّة للفرد والدولة، حيث تعدّ نسبة الفقراء بين صفوف المجرمين مرتفعة، وترتفع نسبة الاشخاص الذين

يعانون من ظروف اقتصاديّة واجتماعيّة صعبة بين صفوف المجرمين الذين يرتكبون جرائم عنف، وجرائم اعتداء على الممتلكات، كما وتوجد علاقة بين معدّلات ارتكاب جرائم القتل التي يقوم بها أفراد العصابات، والأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة للأفراد بشكلٍ عامّ، وعادة ما تتركّز الجرائم في المناطق التي لا تحظى بالاهتمام الكافي، وذلك بسبب سوء الاحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة للأفراد الذين يعيشون في هذه المناطق. (Rosenfeld, and Messner,2013)

مشكلة الدراسة:

من الممكن أن تؤثّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة في الدول، وبخاصة تلك التي تواجه صعوبات اقتصاديّة على صعد مختلفة؛ ممّا يشكّل عائقًا لتحقيق التنمية فيها سواء بشكل جزئيّ أو كليّ والذي بدوره قد يؤدّي إلى ارتفاع معدّل الجريمة وينعكس سلبًا على خطط التنمية؛ وعليه فإنّه لا بدّ من دراسة أثر مؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة لتعرّف العلاقة بينهما. تبرز مشكلة الدراسة من خبرة الباحث الطويلة بصفته ضابطًا سابقًا في جهاز الأمن العامّ والتي تتمثّل في متابعته الإحصائيّات الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائيّة في مديريّة الأمن العام؛ وذلك لمحاولة معرفة ما إذا كان يوجد أثر لمؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة ومعدل جريمة المخدرات، والتي سجّلت على سبيل المثال في العام 2009، (21167) جريمة بنسبة زيادة (+9.1%) عن العام السابق، في حين سجل العام 2018 ،(24654) جريمة بنسبة زيادة بلغت (+9.33%) عن العام 2017. كما وتشير الإحصائيّات إلى ارتفاع معدّل جريمة المخدرات، فقد سجّل العام 2009(3560) جريمة، بينما استمّرت جرائم المخدّرات بالتصاعد حتى العام 2018 باستثناء العام 2010 الذي سجّل فيه (3420) جريمة بنسبة انخفاض بلغت (3.93%) عن العام **2009**.حيث بلغت نسبة الزيادة في العام 2011 (17.63٪) عن العام السابق، وسجّل العام 2018 (18400) بنسبة زيادة عن العام السابق بلغت (31.90%). (التقرير الإحصائي الجنائيّ،2018)

ويعدّ تزايد معدّل الجريمة من بين المشاكل الرئيسة التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في الدول النامية، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الحكومات المتعاقبة في ضبط هذه المشكلة والتخفيف من حدّة خطورتها على أمن المواطنين والمجتمع إلاّ أنّه من الواضح أنّ تزايد معدّلات الجريمة يكتسب في الوقت الراهن أهميّة خاصّة في الأردن بسبب آثارها وانعكاساتها السلبيّة الخطيرة على مؤشّر التنمية البشريّة.

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين:

- هل يوجد أثر لمؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة في الأردن وفقًا لسنوات الدراسة (2009- 2018)؟
- هل يوجد أثر لمؤشّر التنمية البشريّة على معدّل جريمة المخدّرات في الأردن وفقًا لسنوات الدراسة (2009- 2018)؟

أهداف الدراسة:

1. تعرّف أثرمؤشّر التنمية البشريّة على معدّلالجريمة في الأردن وفقًا لسنوات الدراسة (2009- 2018).
2. تعرّف أثر مؤشّر التنمية البشريّة على معدّل جريمة المخدرات في الأردن وفقًا لسنوات الدراسة (2009- 2018).

أهميّة الدراسة:

الأهميّة النظريّة:

في ضوء الأهميّة البالغة للآثار التي يخلّفها عدم الاهتمام بإدارة التنمية البشريّة ومدى تأثيرها على الأمن والاستقرار بوجه خاصّ وكيفيّة معالجة تلك الآثار، كان لا بدّ من وجود دراسات تتناول هذا الموضوع وتعنى بوضع منهجيّة علميّة وتأصيل نظريّ له؛ حيث تتّضح أهميّة هذه الدراسة كونها من الدراسات القليلة – على حدّ علم الباحث- التي تتناول موضوع الجريمة وارتباطه بالتنمية البشريّة من وجهة نظر علم الاجتماع؛ إذ لا بدّ من وجود دراسات متكاملة من منظور هذا العلم نظرًا لخصوصيّة هذه المواضيع وارتباطها الوثيق بخطط التنمية البشريّة؛ ولهذا فإنّ هذه الدراسة ستبحث أثر مؤشر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة ومعدّل جريمة المخدّرات في الأردن خلال الفترة (2009- 2018).حيث إنّ هناك اعتقادًا سائدًا من منظور عامّة الناس أنّه كلّما ارتفع مؤشّر التنمية البشريّة انخفض معدّل الجريمة. كما أنّ هذه الدراسة تحاول أن تضع حلولاً تقلّل من معدّل الجريمة.

الأهميّة العمليّة التطبيقيّة:

تضيف هذه الدراسة مجالاً جديدًا يستفاد منه من قبل الفئات الآتية:

1. الباحثون: يمكنهم الاستفادة من النتائج والتوصيات التي ستتوصل إليها الدراسة، للاستعانة بها في البحث والتطوير في متغيرات أخرى تخصّ موضوع الدراسة.

2. متّخذو القرار: وذلك من خلال وضع استراتيجيّات وسياسات تسهم في الحدّ من معدّلات الجريمة، ورفع مستويات التنمية.

التعريفات المفاهيميّة والإجرائيّة للدراسة:

مؤشّر التنمية البشريّة:(Human Development Index HDI):

هو مؤشّر ابتكرته هيئة الأمم المتّحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، حيث يمثّل الجزء المركزي في تقارير التنمية البشرية التي بدأت في عام 1990 والذي يحاول بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية، وترتيب جميع البلدان على مقياس يبدأ من (صفر) وهي المرتبة الأدنى ، وينتهي ب (واحد) وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشريّة. ويستند على ثلاثة أبعاد للتنمية، هي: طول فترة الحياة، والمعرفة، ومستوى المعيشة. وتوزّع البلدان حسب قيمة مؤشّر التنمية البشريّة في أربع مجموعات: التنمية البشريّة المنخفضة، حيث تكون قيمة المؤشّر أقلّ من (0.550)، والمتوسطة بين (0.550، و0.699)، والمرتفعة بين (0.700، و0.799)، والمرتفعة جدًّا (0.800 ، و 1). (أدلة التنمية البشرية،2018)

الجريمة: يعرّف المشرّع الجنائي الأردني الجريمة حسب المادة (3) من قانون العقوبات الأردني عام 1960 لا جريمة إلاّ بنصّ ولا يقضى بأيّ عقوبة أو تدبير لم ينصّ القانون عليهما حين اقتراف الجريمة، وتعتبر الجريمة تامّة إذا تمّت أفعال تنفيذها دون النظر إلى وقت حصول النتيجة. (الجريدة الرسميّة،1960).

ومن وجهة نظر الباحث الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعل يرتب له القانون عقوبة.

معدّل الجريمة: يعرف معدّل الجريمة بأنّه أداة لقياس مدى التغيّر في الجريمة المسجّلة خلال فترة زمنيّة معيّنة من واقع الإحصاءات الرسميّة لمعدّل الجرائم أو المجرمين. (أبو العناز، 2011).

ومن وجهة نظر الباحث فإنّ معدّل الجريمة هو التغيّر في نسبة الجريمة التي تحدث في منطقة ما خلال فترة زمنيّة معيّنة بالنسبة لعدد معيّن من مجموع السكّان الإجماليّ.

المخدرات: عُرّفت المخدرات بأنّها كلّ مادّة يؤدّي تعاطيها إلى التأثير على الحالة النفسيّة للإنسان ممّا يؤدّي إلى الإخلال بحالة التوازن العقليّ لديه، ولا بدّ من النصعلى تجريمها لكي يعاقب القانون على كلّ اتّصال بها. (بختة، 2017)

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانيّة: الفترة من (2009- 2018)

حيث شهدت هذه الفترة جملة من التحوّلات والتغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة الداخليّة والخارجيّة وما نجم عنها من تبعات أثرت على الاقتصاد الأردني والذي انعكس بشكل مباشر على ارتفاع نسبة البطالة والفقر في الأردن.

- الحدود المكانيّة: المساحة الجغرافيّة على امتداد المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

الإطار النظريّ والدراسات السابقة:

النظريّات المرجعيّة:

النظريّات المفسّرة للتنمية:

في ظل الإطار الاقتصاديّ فقد برز في ميادين دراسة قضايا التخلّف والتنمية استقطاب لتيارين نظريّين لكلّ منهما روافد عدّة يضمّهما معًا في إطار واحد واسع وعامّ، ويتمثّل هذان التياران بنظريّات التحديث (Modernization theories) ونظريّة التبعيّة (Theory dependency)، فأمّا النظريّة الأولى والتي اشتهرت في الخمسينات والستينات تسمّى نظريّة التحديث، وتقدّم هذه النظريّة عرضًا للأوجه العامّة لعمليّة التنمية معتمدة على تحليلات "دوركايم" و"فيبر"، وأمّا النظريّة الثانية والتي أصبحت تحتلّ موقعًا مركزيًّا في مناقشات التنمية في السبعينات تسمّى "نظرية التخلّف" أو "التبعيّة"، وتستمدّ أفكارها من تحليلات النظام الإقتصاديّ الرأسماليّ التي وضعها ماركس. (الضلاعين،2009)

ووفقًا لمؤيّدي أطروحة التحديث فإنّ التطوير ضروريّ، وأنّ على الدول النامية الاهتمام بالبنى التحتية والتعليم وإنشاء مؤسسّات للمساعدة في التطوير لأغراض النّمو الاقتصاديّ، وأنّ التنمية تتطلّب إصلاحات مثل التقدّم التكنولوجيّ، والهجرة من الريف إلى المدن. ومن الافتراضات الأساسيّة لهذه النظريّة هي قابليّة نقل الخبرات والمعرفة من دول الشمال إلى دول الجنوب في العالم. (Blaustein,j.Pino,N,Fitz-Gibbon,p,and White,R,2018)

بدأ مفهوم التبعيّة أو التخلّف بالتبلور منذ أواسط ستينات القرن الماضي لدى بعض مفكّري أمريكا اللاتينيّة من أمثال فرانك"، و"دوس سانتوس" و "كاردوز" وغيرهم؛ وذلك نتيجة عدم نجاح نموذج نظريّة التحديث في تقديم تفسير حقيقيّ ومقنع لظاهرة التخلّف في العالم الثالث، وكذلك نتيجة فشل خطط وعمليّات التنمية في تلك البلدان في فترة الخمسينات والستينات. واعتبر منّظرو التبعيّة أنّ دراسات التنمية حاولت البرهنة على أنّ التخلّف هو حالة متأصّلة ناتجة عن طبيعة البنى الاجتماعيّة لبلدان العالم الثالث، ولم تنتج عن الاستعمار، بل هي موجودة قبله. وتعتبر نظريّة التبعيّة ردًّا على أسس وطروحات نظريّة التحديث، وتنطلق من

فرضيّة أنّ حالة التخلّف وما ينتج عنها من مشاكل وأزمات هي ناتج من نواتج الحقبة الاستعماريّة، وتفسّر حالة التخلّف الاقتصاديّ والسياسيّ من منطلق الظروف التاريخيّة التي مرّت بها بلدان العالم الثالث، ووقوعها تحت السيطرة الاستعماريّة للنّظام الرأسماليّ العالميّ. كما وأنّها تفترض وجود علاقة جدليّة بين التنمية والتخلّف وبين الحداثة والتقليديّة وبين مختلف الظواهر بشكلّ عامّ.(الدليميّ، 2016)

النظريّات المفسّرة للجريمة:

ثمّة العديد من النّظريات التي اختّصت في مجال الجريمة، والتي بحثت في أسباب ودوافع ارتكابها؛ ومنها:

نظريّة الاضطّراب الاجتماعيّ Social Disruption Theory

تعدّ نظريّة الاضطّراب الاجتماعيّ إحدى النّظريّات التي يمكن توظيفها لتفسير الجريمة وأسباب زيادة معدّلاتها، وهي من النّظريّات الرئيسة في علم الاجتماع الحضريّ والتي حاولت أن تربط النمو السكّاني والحضريّ وازدهار السياحة من جهة، وزيادة معدّل الجريمة من جهة أخرى. وهي ترى بالتحديد أنّ المجتمعات المحلّية والتي تشهد نموًّا اقتصاديًّا عادة ما تدخل في ما أسمته الأزمات العامّة وفقدان الطرق التقليديّة والاتّجاهات والقيم، فهي تؤثّر؛ أيْ الأزمات، بالصحّة العقليّة والنفسيّة للأفراد. وتؤكّد النظريّة أنّ المجتمعات التي تشهد نموًّا سكّانيًّا متسارعًا سوف تشهد العديد منالمشاكل الاجتماعيّة، وهذه المشكلات ما هي إلاّ مؤشّرات على التفكّك الاجتماعيّ. (الوريكات، 2013)

ووفقًا لـ (pere et al,1999) فإنّ نظريّة الاضطّراب الاجتماعيّ تبحث في العواقب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة لازدهار السياحة في ماكاو حيث وصف ازدهار السياحة جرّاء ممارسة ألعاب الكازينو، وبحث في العواقب المترتّبة على السياحة المتعلقّة بالألعاب (ألعاب الكازينو) منذ عام 2002، حيث اختبرت النظرية على مجموعة من قادة المجتمع الرئيسيين وأخذت أراؤهم حول أثر ممارسة ألعاب الكازنو على المجتمع، واقترحوا أنّه وعلى الرغم من أنّ ممارسة هذه الألعاب تقدّم مساهمات اجتماعيّة واقتصاديّة وبيئيّة إيجابيّة للمجتمع، إلاّ أنّه يلزم بذل جهد أكبر لتقليل عواقبها الاجتماعيّة والبيئيّة السلبيّة والمتمثّلة في القضايا التي تحتاج إلى معالجة القيم المتغيّرة للمراهقين، وارتفاع معدّل تسرّب الطلبة، والقمار، وتغيير العلاقات الأسريّة، والازدحام المروري، وتلوّث الهواء، والضوضاء. (Yim King Penny Wan,2012.p8.p9).

النظريّة الاقتصاديّة:

يرى علماء النظريّة الاقتصاديّة أنّ العوامل الماديّة المتمثّلة في نقص الموارد وقلّة فرص العمل والبطالة والفقر هي العامل الأساسيّ للجريمة والعنف، ذلك أنّ زيادة المتطلّبات الماديّة تضع الكثير من الضغوط على الشخص والتي تدفعه إلى الجريمة أو العنف للتعبير عن غضبه ونقمته على المجتمع. فللفقر والبطالة آثار هامّة على الفرد والأسرة؛ وتؤثّر سوء الظروف المعيشيّة والحاجة والبطالة سلبًا، وتترك آثارًا نفسيّة كالقلق واليأس والثورة على القانون والمجتمع ممّا يؤدّي إلى الشذوذ السلوكيّ والإدمان على المسكرات والمخدّرات. (الصرايرة، 2016)

وعلى ضوء ما يرى أصحاب هذه النظريّة فإنّ السلوك الجرميّ والمنحرف هو شيء متوقّع نتيجة للتغيّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتي تهيّئ بدورها الظروف المساعدة للسلوك الجرميّ والمنحرف.

نظريّة الأنومي (Anomie Theory).

يرتبط مفهوم الأنومي ارتباطًا لصيقًا بمنظّرين اثنين هما (إيميل دوركايم، وروبرت ك. ميرتون) وعندما قدّم دوركايم هذا المفهوم في كتابه " تقسيم العمل في المجتمع" عام (1893) استخدمه لوصف ظرف التفسّخ الذي يحدث في المجتمع، ولقد قصد بذلك أنّ القواعد الإجرائيّة العامّة للمجتمع القواعد التي تقول ما ينبغي على الناس أن يتصرّفوا إزاء بعضهم البعض قد انهارت، وأنّ الناس لا يعرفون ما يتوقّعون من بعضهم البعض، وهذا التحرّر من القواعدأواللامعياريّة يقود ببساطة إلى الانحراف. ولقد رأى دوركايم في دراسة فرنسا وأوروبا بعد الثورة الصناعيّة أنّ الأزمات الاقتصاديّة والتصنيع الجبريّ والتجارة هي عوامل منتجة للأنومي. وحسب (دوركايم) فإنّ عمليّة التنمية والتحديث تشمل عمليّة تفسّخ اجتماعيّ على مستوى المجتمع المحلّي. وأنّ التغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة كنتيجة لزيادة معدّلات التنمية تؤثّر في أنماط الجريمة. ويرى ميرتون أنّ الأبنية الاجتماعيّة تمارس ضغوطًا على الأشخاص تدفعهم لارتكاب الجريمة والسلوكيّات المنحرفة، ويعدّ الفقر من الأبنية الاجتماعيّة التي تدفع للسرقة. (البداينة،2003).

العلاقة بين التنمية والجريمة:

عرض تقرير التنمية البشريّة لعام 1994 والذي كان بعنوان "أبعاد جديدة للأمن البشريّ" مفهومًا جديدًا للأمن البشريّ ركّز على أمن الناس في بيوتهم، ووظائفهم ومجتمعاتهم المحليّة، وهذا المفهوم للأمن يربط معًا جميع الناس وجميع الدول، ولا يمكن العمل على تحقيقه إلّا عن طريق استراتيجيّات للتنمية البشريّة وليس عن طريق حيازة أسلحة متزايدة القوى باستمرار. وحدّد التقرير بعض الأبعاد

الجديدة للأمن البشريّ والتي يمكن أن تساعد في الإنذار المبكّر بشأن البلدان التي تكون في طريقها إلى متاعب، وتنبيه المجتمع الدوليّ إلى الحاجة إلى دبلوماسيّة وقائيّة وكذلك إلى تنمية وقائيّة. (تقرير التنمية البشريّة،1994).

لقد احتلّ موضوع العلاقة بين التنمية والجريمة مكانًا متباينًا في مؤتمرات الأمم المتّحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، حيث أثيرت مشكلة العلاقة بين التغيّر الاجتماعيّ الناجم عن التنمية وجنوح الأحداث. وتوالى الاهتمام بالعلاقة بين التنمية والجريمة وتماشى هذا الاهتمام مع التطوّر في مفهوم التنمية وتطوّر المجتمعات البشريّة وما رافق ذلك من تغيّر في أشكال الجريمة وأنماطها، حيث ركّزت تقارير التنمية البشريّة والصادرة عن (UNDP) على الكثير من العوامل المسبّبة للجريمة والدافعة لها، لا بل تناولت في تقارير متخصصّة مثل تقرير عام (1997) مواضيع أكثر التصاقًا بالجريمة كالفقر (1997.UNDP)، وفي تقرير عام (1994) العلاقة بين التنمية والأمن بما في ذلك الأمن الفرديّ (الجريمة والعنف وسوء المعاملة للمرأة والطفل) والامن المجتمعيّ، والأمن السياسي والكونيّ (1994.UNDP) وكلّها مواضيع ذات صلة بالجريمة بمستوياتها المختلفة.(البداينة،2009).

التنمية البشريّة في الأردن:

الأردن: نظرة عامّة:

الأردن رسميًّا هي المملكة الأردنيّة الهاشميّة، وهي دولة عربية تقع جنوب غرب آسيا، تتوسّط الشرق الأوسط بوقوعها في الجزء الجنوبيّ من منطقة بلاد الشام، والشماليّ لمنطقة شبه الجزيرة العربية. وتقع الأردن بين خطّي طول 59° إلى 31° شرقاً وبين دائرتي عرض 34.52° إلى 39.15° شمالاً. يحدّ الأردن من الشمال الجمهوريّة العربيّة السوريّة بحدود طولها 375 كم، ومن الشرق والجنوب المملكة العربية السعوديّة بحدود 744 كم، وتقع الجمهوريّة العراقيّة إلى الشرق بحدود 181 كم، بينما تحدّ الأردن من الغرب فلسطين المحتلّة بحدود 335 كم، وبهذا تكون أطول حدود للأردن مع السعودية. يبلغ طول شريطه الساحليّ 26 كم، وتمتد مياهه الإقليميّة إلى مسافة ثلاثة أميال بحريّة. رغم صغر حجم الأردن لكنّ تضاريسه وطبوغرافيّته تعكس تنوّعه المناخيّ. سميّ بالأردن نسبة إلى نهر الأردن الذي يمرّ على حدوده الغربيّة. ويُعتبر الأردن بلدًا يجمع بين ثقافات ولهجات عربيّة مختلفة بشكل لافت، ولا تفصله أيّ حدود طبيعيّة عن جيرانه العرب سوى نهر الأردن ونهر اليرموك اللذان يشكّلان على التوالي جزءًا من حدوده مع فلسطين وسوريا. أمّا باقي الحدود

فهي امتداد لبادية الشام في الشمال والشرق وصحراء النفوذ في الجنوب، ووادي عربة إلى الجنوب الغربي. (المركز الجغرافي الملكي الأردني،2017).

لقد مرّ الأردن بمجموعة من الأحداث المؤثّرة التي كان لها أبرز الأثر في إحداث التغيّر الواضح في بنيته الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والتي انعكست على معيشة المواطن الأردنيّ بدءًا من أحداث نيسان عام (1989)، ثمّ حرب الخليج الأولى عام (1990)، ودخول الأردن اتفاقيّة منظمة التجارة الحرّة (WTO)، واتفاقيّة السلام مع إسرائيل، ودخول الخصخصة التي طالت خيرات الوطن وما صاحبها من آثارٍ سلبيّة على الأفراد والجماعات، الفقيرة والعاديّة، مرورًا بأحداث الحادي عشر من أيلول عام (2001)، وما تبعها من احتلال للعراق عام (2003)، فالعدوان الإسرائيليّ على لبنان عام (2006)، ثمّ العدوان الإسرائيليّ على غزة عام (2008)، حيث أدّت كلّ هذه الأحداث إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعيّ والاقتصاديّ نتيجة لظروف عدم الاستقرار الأمنيّ في بعض الدول المجاورة؛ ممّا كان له الأثر الواضح على حياة كثير من الناس وأدّى إلى تعرّضهم لضغوط مختلفة والتي قد تكون دافعًا لارتكاب السلوك الجرميّ. (المجالي، والضمور، 2012).

ونظرًا لأنّ الجريمة مثلها مثل أيّ ظاهرة اجتماعيّة ترتبط ارتباطًا قويًّا بالبناء الاجتماعيّ للمجتمع فإنّ التغيّر الذي يطرأ على ذلك المجتمع يحدّد بالتالي نوع ومعدّلات الجريمة. ولعلّ التغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي مرّت على الأردن في العقود الأخيرة أثّرت على معدّلات وأنماط الجرائم المرتكبة، بحيث شهد المجتمع الأردنيّ جرائم لم تكن مألوفة من قبل مثل جرائم غسل الأموال وجرائم الاتّجار بالبشر وغيرها. (الضمور، والطراونة، والعبادي، 2014)

ويعتبر الأمن دعامة أساسيّة للتنمية وقاعدة من قواعد الاستقرار الشامل، فالجريمة تعدّ من أخطر الظواهر الاجتماعيّة التي تهدّد تماسك المجتمع وتحدّ من قدراته وتقف عائقاً في طريق تقدّمه ونمائه وتهدّد أمنه، وكذلك تعوق الجهود التي تبذلها الدولة في مجال التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. (التقرير الإحصائي الجنائي،2015)

وعندما نستعرض بمقارنة إحصائيّة للوضع الجرمي في المجتمع الأردنيّ خلال الأعوام 2009 - 2018 نلحظ تذبذبًا بين ارتفاع وانخفاض في المعدّل العامّ للجريمة، وعلى الرغم من هذه الزيادة أو النقصان إلّا أنّ الجريمة بالمجتمع الأردني ذات ملامح مميّزة أبرزها أنّها تسير ضمن معدّلات ثابتة نسبيًّا وأنّها تعكس متناقضات التفاعلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّةالتي طرأت على المجتمع الأردني. (التقرير الإحصائي الجنائي،2019)

كما تظهر الإحصاءات الرسميّة ارتفاعًا في معدل جرائم المخدرات حيث تجدر الإشارة إلى أنّ الأردن بحكم موقعه الجغرافيّ بين بلدان منتجة ومستهلكة للمخدراتفي أغلبها يصنّف على أنّه من الدول ممرّ المخدرات. ويرجعالسبب في اكتشاف جرائم المخدرات إلى الجهود التي تبذلها إدارة مكافحة المخدرات والتزييف والأجهزة المعنية المختصة في كشف هذه الجرائم بالوسائل الحديثة خاصة عند المعابر الحدودية، وأنّ هذا الارتفاع يؤشّر إلى خطورة تفشّي ظاهرة التعاطي والاتّجار وحيازة المخدرات على المجتمع الأردنيّ. (التقرير الإحصائيّ الجنائيّ، 2018)

وللحدّ من معدّل الجرائم عامّة وجرائم المخدّرات على وجه الخصوص فإنّه لا بدّ من تكامل العوامل في تفسير الظاهرة الجرميّة والتأكيد على ضرورة الربط بين استراتيجيّات التصدّي لها واستراتيجيات الوقاية والعلاج من جهة، وبين خطط التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة الرامية إلى تغيير نوعيّ في الظروف الاجتماعيّة لأفراد المجتمع من جهة أخرى.

لقد ركّزت تقارير التنمية البشريّة في الأردن على الإنسان متجاوزة مفاهيم التنمية التقليديّة وصولاً إلى مفهوم الأمن الإنسانيّ، وحققّت مكاسب في مجال الصّحة والتعليم، وتوفير فرص العمل على الرغم من التّحديات الكبيرة التي يواجهها الأردن الداخليّة منها، والإقليميّة، والدوليّة. (الهريشات،2015)

وقد أظهر تقرير التنمية البشريّة الصادر عن الأمم المتّحدة لعام 2015 تحت عنوان "التنمية في كلّ عمل" أنّ الأردن احتلّ المرتبة 80 عالميًّا من بين 188 دولة، والثامن عربيًّا من بين 22 دولة عربيّة في ترتيب البلدان حسب مؤشّر التنمية البشريّة. (تقرير التنمية البشرية، 2015)

في حين أشار تقرير التنمية البشريّة الصادر عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ(UNDP) لعام 2016 تحت عنوان " تنمية للجميع"، الى إحراز تقدّم كبير في مجال التنمية البشريّة خلال 25 عامًا الماضية، فالناس يعيشون حياة أطول، ومزيد من الأطفال يرتادون المدارس، وأعدادًا أكبر من السكّان يحصلون على الحدّ الأدنى من الخدمات الاجتماعيّة.وأكّد التقرير على أنّ "التنمية البشريّة هي عمليّة توسيع خيارات الإنسان، وهي أيضًا الهدف أيْ الوسيلة والحصيلة. وقد احتلّ الأردن المركز التاسع عربيًّا و86 عالميًّا من بين 188 دولة على مؤشّر التنمية البشريّة لعام 2016، حيث جاء الأردن على المستوى العربيّ بعد كلّ من قطر والسعوديّة والإمارات والبحرين والكويت وعُمان ولبنان والجزائر، فيما جاءت في المركز العاشر تونس وتبعها كلّ من ليبيا وفلسطين والعراق والمغرب وسوريا وموريتانيا وجزر القمر والسودان، واليمن، وجيبوتي، والصومال. (تقرير التنمية البشرية، 2016)

لقد بلغ الرقم القياسيّ للتنمية البشريّة في الأردن (0.723) نقطة لعام 2018، وفي المرتبة 102 من أصل 189 دولة في العالم وفق تقرير أصدره برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، وأشار تقرير التنمية البشريّة 2019 الذي لخّص جهود التنمية للحكومات والقطاع الخاصّ والمجتمع المدنيّ أنّ قيمة مؤشّر التنمية البشريّة في الأردن ارتفعت بين عامي1990 و 2018 من (0.616) إلى (0.723) بزيادة مقدارها (17.4%).(تقرير التنمية البشرية، 2019)

وبحسب البنك الدوليّ فإنّ الأردن يقع في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، حيث برهن على قدرة ملحوظة على الصمود على الرغم ممّا شهدته المنطقة المحيطة به من عقود من الاضطّرابات. وبمقارنته بالبلدان المماثلة في الخصائص ومستويات الدخل فإنّ الأردن يتمتّع بمؤشّرات تنمية بشريّة عالية نسبيًّا، حيث تعتبر إمكانيّة حصول السكّان على التعليم والخدمات الصحيّة من أعلاها في المنطقة؛ لكنّ إمكانيّة الحصول على الخدمات تآكلت بفعل التفاوت في الجودة، كما أنّ الالتزام بالمساواة في الحصول على الخدمات لا يترجم دائمًا بسهولة إلى تكافؤ في الفرص. بالإضافة إلى ذلك لم تترجم مستويات التعليم العالية إلى نواتج ديناميّة في سوق العمل؛ إذ ترتفع معدّلات البطالة بوجه خاصّ بين المتعلّمين من الشباب والنساء. (البنك الدولي،2016)

ووفقًا لمنتدى الاقتصاد والمال والأعمال - الأمم المتحده 2018 جاء ترتيب الأردن حسب دخل الفرد من الناتج المحلّي الإجماليّ في المرتبة 120 عالميًّا وذلك وفقًا لمقياس محدّد للتنمية الاقتصاديّة يستخدم من قبل البنك الدوليّ. (منتدى الاقتصاد والمال والأعمال،2018)

وقد ساهمت أزمة اللجوء السوريّ بزيادة عدد سكّان الأردن الأمر الذي انعكس سلبًا على حصّة الفرد الأردنيّ من الناتج المحلّي الإجماليّ، ففي ضوء معدّلات النّمو الإقتصاديّ المتباطئة أصبح هناك انخفاض في حصّة المواطن الأردنيّ من الناتج المحلّي الإجماليّ. (تقرير حالة البلاد، 2019)

تقييم الأداء الأردني في التنمية البشريّة:

يعدّ الأردن من الدول المهتّمة بالتنمية البشريّة إلّا أنّ الأداء الأردنيّ في التنمية البشريّة يتطلّب أمرين أوّلهما: الأداء الأردنيّ بصورة نقديّة، وثانيهما: محاولة بيان أسباب تخلّف الأداء عن التوقعات. وفي هذا المجال فإنّه يجب مناقشة هذين الأمرين من خلال عدّة عناوين متعلّقة بالتنمية البشريّة، هي: عدم المساواة، الصحّة، التعليم، ونصيب الفرد من الدخل القوميّ، ومستوى المعيشة، والبطالة، والفقر.

ففي مجال التفاوت بين الجنسين قدّم تقرير التنمية البشريّة للعام 2018 مفهومًا جديدًا لمعالجة «عدم المساواة» على مستوى المجتمع في التعليم والصّحة والمستوى المعيشيّ، وكانت الحالة الأردنيّة قد اندرجت في هذا الإعلان ما بين الأعوام 1990- 2018، وقد استثنى التقرير مؤشّر «جيني» وهو مؤشّر اقتصاديّ هامّ لتوزيع الدخل الحكوميّ، والتفت التقرير إلى التفاوت في الخدمات الصحيّة والتعليم والقدرة على الحصول على التكنولوجيا ومواجهة الصدمات الاقتصاديّة وأخرى متعلقة بالتغيّر المناخيّ. كما أشار إلى أنّ الإنفاق الحكوميّ على التعليم والصّحة يتأثّر سلبًا بارتفاع المديونيّة وزيادة عجز الموازنة. (تقرير التنمية البشرية،2018)

وفي مجال القطاع الصحّي فقد حقّق الأردن على مدى الثلاثة عقود السابقة إنجازًا كبيرًا تمثّل في تطوّر البنى التحتيّة الصحيّة والازدياد المُطّرد في أعداد المستشفيات والمراكز الصحيّة والخدمات المتخصصة، وتوفّر تكنولوجيا طبيّة حديثة في مجالات الخدمات التشخيصيّة والعلاجيّة والتأهيليّة؛ ما ساهم في وضع الأردن في المرتبة الأولى عربيًّا والرابعة عالميًّا في السياحة العلاجيّة، إلاّ أنّ معظم الاستراتيجيّات الوطنيّة الخاصّة بالصّحة أوضحت مجموعة من التّحديات التي تواجه القطاع الصحيّ في الأردن والتي شملت تحديات ذات علاقة بالسياسات الصحيّة والتمويل والإنفاق الصحيّ ونظام التأمين الصحيّ والكوادر البشرية الصحية وأنظمة المعلومات الصحيّة، وكذلك التّحديات ذات العلاقة بتشتّت القطاع الصحيّ fragmentation وعدالة توزيع الخدمات والوصول إليها وجودتها. كما تراجع الأردن في بعض المؤشّرات الصحيّة نتيجة الزيادة المفاجئة في عدد السكان الناتجة عن الهجرات القسريّة والأزمات في الدول المحيطة. (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019)

أمّا فيما يتعلّق بنصيب الفرد من الدخل القوميّ فقد أثّرت الزيادة في عدد سكّان الأردن، وتدفق اللاجئين إلى تباطؤ نمو الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ؛ ممّا أثّر على عدد من المؤشّرات الصحيّة والاقتصاديّة، حيث أعاد البنك الدوليّ في العام (2017) تصنيف الأردن كإحدى الدول من الشريحة العليا من الدخل المتوسّط إلى دولة من الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط.(البنك الدولي، 2017)

وفي مجال التعليم فقد تصدّر الأردن الدول العربيّة في المؤشّرات الكميّة للتعليم والتي تعتمدها منظمة اليونسكو منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث شهد ذلك العقد أوّل مؤتمر للتطوير التربوي في الأردن عام (1987) واستمرّ العمل بعد المؤتمر في مسارين؛ الاستمرار في التقدّم على المؤشّرات العالميّة الكميّة التي من شأنها إظهار التقدّم المحرز في النظام التربويّ، والتأسيس لتوعية مجتمعيّة حول التعليم بوصفه قضية مهمّة؛ لذلك فإنّه يجب تطويره إلى الحدّ الذي يسهم به في التنمية الشاملة المستدامة وبحسب الطموحات الأردنيّة. وإنّ المتتبّع للفعل التربويّ والتعليميّ

خلال الفترة (2000-2017) يلمس بوضوح أنّ هناك تقدّمًا بشكل عامّ حصل على مدى فترة تزيد على السنوات العشر قبل أن يبدأ النظام التعليميّ بالتراجع على مستوى التحصيل الدراسيّ من جهة والجانب السلوكيّ نحو السلبيّة من جهة أخرى، وعلى الرغم من ذلك التقدّم إلاّ أنّه لا يزال يواجه العديد من التحدّيات التي تعوق تحقيق أهداف التطوير التربويّ بشكل عامّ، والتطوير النوعيّ للتعليم بشكل خاصّ؛ ولأسباب مختلفة أهمّها ارتفاع معدّلات النّمو السكّاني، والقصور في السياسات والإجراءات الناظمة للعمل، وتكوين الكوادر البشريّة تأهيلاً وتدريبًا، ومحدوديّة الإمكانات، وموجات اللجوء القصريّة المتتالية. (تقرير حالة البلاد،2018)

أمّا فيما يتعلّق بالبطالة والفقر فإنّ الأردن يعاني من معدّلات بطالة عالية تتّجه للزيادة باطّراد بتأثير الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والديموغرافيّة والمحليّة والخارجيّة، وهي متعددّة الأبعاد ومتباينة الأسباب؛ ممّا يشير إلى وجود خلل هيكليّ في سوق العمل والذي يحتاج إلى معالجة؛ إذ يتوجّب لمعالجة هذه المشكلة التركيز على جوانب عرض القوى العاملة والعوامل المؤثّرة في العرض، ومراجعة التشريعات الناظمة لسوق العمل وإجراءات الإصلاحات الضروريّة عليها. وإن لم تتّخذ إجراءات حقيقيّة وصارمة في هذا الصدد فإنّه سيترتّب على ذلك مخاطر حقيقيّة على الجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسكّانيّة والأمنيّة في الأردن. (العدينات، 2020)

ولا تزال الحكومة تعمل على احتواء الفقر رغم التطوّرات الاقتصاديّة المعاكسة، حيث قامت بالعديد من الإجراءات والبرامج الحكوميّة من أجل تخفيف تأثير انعكاسات النزاعات في المنطقة على معدّلات الفقر والبطالة. وعلى الرغم من ذلك فإنّ معدّلات البطالة لا تزال في ارتفاع تزامنًا مع استمرار وتيرة نمو النّشاط الاقتصاديّ المنخفضة. وأشارت بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة (2017-2018) إلى أنّ معدّل الفقر قد بلغ (15.7%) في العام 2018 مقارنة مع (14.4%) في العام 2010. (تقرير الاستقرار المالي،2018)

الدراسات السابقة وذات الصلة:

الدراسات العربيّة:

هدفت دراسة أجراها (الهريشات،2015) بعنوان: "أثر مؤشّرات التنمية البشريّة على معدّلات الجريمة في الأردن في الفترة (1990- 2013)" تعرّف أثر مؤشّرات التنمية البشريّة على معدّلات الجريمة في الأردن في الفترة (1990- 2013)، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمّها: وجود أثر دالّ إحصائيًّا لمؤشّرات التنمية البشريّة على المعدّل العامّ للجريمة ومعدّل الجرائم الواقعة على الإنسان والأموال والانتحار والمخدرات، وسرقة السيارات، وجريمة القتل، والرشوة. وقد توصلّت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمّها: ضرورة رفع معدّلات النمو الإقتصاديّ لدورها الكبير

في تحسين التعليم والصحة وخفض معدّلات الجريمة، وضرورة وضع الخطط التنمويّة التي تخفف من البطالة والفقر.

وأجرى (الحربي،2015) دراسة بعنوان: "معدّلات الجريمة وتأثرها بمؤشرات التنمية البشرية: دراسة مقارنة بين الدول العربية"، هدفت إلى تعرّف أثر مؤشّرات التنمية على معدّلات الجريمة في الدول العربيّة، وكان من أبرز نتائج الدراسة انخفاض معدّلات الجريمة في الدول ذات المؤشّرات التنموية المرتفعة، في حين ارتفعت معدّلات الجريمة في الدول ذات مؤشّرات التنمية المنخفضة. وأوصت الدراسة بوضع خطط من شأنها منح الفرد نصيبه من الناتج المحلّي الإجماليّ، وضرورة إيلاء الاهتمام بالرعاية الصحيّة والخدمات المقدّمة لأفراد المجتمع.

وأجرى (البداينة، 2012) دراسة بعنوان:"العلاقة بين التنمية البشريّة والإرهاب في الوطن العربي"، حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التنمية البشريّة والإرهاب في الوطن العربي وقد تبيّن وجود أربعة مستويات تنمية في الوطن العربي وفق قيمة فهرس التنمية البشريّة، وقد احتلّ الأردن مستوى تنمية متوسطة، وقد أشارت الدراسة إلى انخفاض معدّلات الإرهاب في الدول ذات مستوى التنمية المرتفع جدًّا، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ الفشل في التنمية أو التنمية المتخلّفة قد تمثّل جذرًا قويًّا لإنتاج الإرهاب.

وقد هدفت الدراسة التي أجراها (البداينة،2009) بعنوان "التنمية البشريّة والجريمة في المجتمع الأردنيّ" إلى كشف العلاقة بين أدلّة التنمية البشريّة وخاصّة دليل الفقر والبطالة والتعليم والعمر المتوقّع عند الولادة ونصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجماليّ، والجريمة عامّة، والجرائم ضدّ الإنسان وضدّ الممتلكات. حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أنّ مستويات التنمية البشريّة كانت الأفضل في إقليم الوسط، فإقليم الشمال وأخيرًا إقليم الجنوب. وانتهت الدراسة إلى توجيه الدول النامية لأخذ البعد الأمنيّ في الحسبان مع دعم المؤسّسات الإصلاحيّة والمؤسسّات الداعمة للضبط الاجتماعيّ والتأهيل وإعادة التنشئة الاجتماعيّة.

وفي دراسة أجرتها (علاوي، 2009) بعنوان " العلاقة بين مؤشّرات التنمية البشريّة ومعدّلات الجريمة في الأردن (1997- 2006)" والتي هدفت إلى معرفة العلاقة بين مؤشّرات التنمية البشريّة ومعدّلات الجريمة في الأردن، ومدى تأثير مؤشرات التنمية في المعدّل العامّ للجريمة، ومعدّل الجرائم في الأردن خلال الفترة المحددة (1997-2006) فقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في المعدّل العامّ للجريمة تبعًا لمتغيّر الإقليم، وكانت الفروق لصالح إقليم الشمال والوسط والعاصمة.ووجود علاقة ارتباطيّة عكسيّة بين مستوى التنمية البشريّة ومعدّل

الجرائم الواقعة على الأموال. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من البحوث والدراسات العلميّة الميدانيّة حول موضوع الجريمة والتنمية البشريّة.

وقد أجرى (الضلاعين،2009) دراسة بعنوان " أثر التنمية الاجتماعيّة في تغيير أنماط الجريمة في الأردن" هدفت إلى التعرّف على أثر التنمية الاجتماعيّة في تغيير أنماط الجريمة في الأردن، وقد توصلت إلى وجود تغيّر في انماط الجريمة وأحجامها عبر السنوات التي تمّ دراستها، فمنها ما زاد ومنها ما نقص بشكل ملحوظ. وتوصلت الدراسة إلىأنّه إذا زادت التنمية قلّ حجم الجريمة.

وفي دراسة أجراها (عبد الرزاق والوريكات، 2008) بعنوان"أثر المتغيّرات الاقتصاديّة على معدّلات الجريمة في الأردن 1973- 2006" هدفت إلى بيان أثر بعض المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة في الجريمة في الأردن خلال الفترة (1973-2006) حيث تمركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومستوى الدخل القوميّ الحقيقي في الجريمة. وأشارتالنتائجإلى وجود علاقة طرديّة بين معدّلات البطالة والجريمة. وكذلك وجود علاقة عكسيّة بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة. وأوصت الدراسة باتّباع سياسات نحو الحدّ من البطالة ومحاربة الفقر.

وقد هدفت الدراسة التي أجراها (نعمة، 2000) بعنوان " تكلفة الجريمة وأثرها على الجريمة في المجتمع الأردني" إلى بيان أثر الجهود التي تبذلها السلطات المختصة في الأردن للحدّ من الجريمة على عمليّة التنمية فيها، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الجريمة تبقى سلوكًا اجتماعيًّا غير مرغوب فيه، يكرّس المجتمع ما لديه من إمكانات وطاقات للحدّ منها، وهو ما يؤثّر بشكل سلبيّ على عمليّة التنمية التي ينشدها ويسعى إليها. وهو ما يعرف بتكلفة أو اقتصاديّات الجريمة.

الدراسات الأجنبيّة:

هدفت دراسة شيت شيتشوبنغ و سيدرا وشريف (Sheet , A.; Shouping, L.; Sidra, F.; and Sharif,2018) والتي كانت بعنوان: "تأثير العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة على معدّلات الجريمة في كراتشي في الباكستان" إلى معرفة تأثير العوامل الاقتصاديّة - الاجتماعيّة على معدّل الجريمة في كراتشي في الباكستان، وإلى معرفة تأثير معدّل الجريمة على النمو الاقتصاديّ- الاجتماعي للدولة. ولقد تبيّن أنّ الفقر والبطالة واستخدام المخدّرات عوامل تساعد على زيادة معدّل الجريمة في كراتشي في الباكستان، وأنّ السبب الرئيس لازدياد معدّل الجريمة يتمثّل بالفقر.

فيما هدفت دراسة أديكويا ورزاق (Adekoya and Raza,2017) بعنوان:"العلاقة الديناميكيّة بين الجريمة والنّمو الاقتصاديّ في نيجيريا" إلى معرفة العلاقة بين الجريمة والنمو الإقتصاديّ في نيجريا، حيث تبيّن أنّ الجريمة تعمل على تخفيض مستويات المعيشة، وعلى استهلاك الأموال المخصّصة للبرامج التنمويّة، وعلى

تخفيض إنتاجيّة الدولة، كما وتبينّ وجود علاقة سلبيّة بين الجريمة والنمو الإقتصاديّ في نيجريا.

وهدفت دراسة كاثينا وشيفاني (Kathena and Sheefeni,2017) بعنوان:"العلاقة بين الجريمة من جهة والنّمو الاقتصاديّ من جهة أخرى في ناميبيا" إلى معرفة العلاقة بين الجريمة من جهة والنّمو الاقتصاديّ من جهة أخرى في ناميبيا، حيث تبيّن وجود علاقة سلبيّة بين الجريمة من جهة والنمو الإقتصاديّ من جهة أخرى في ناميبيا. أيْ؛ إنّ ازدياد معدّل الجريمة في ناميبيا سيؤدّي إلى انخفاض معدّلات النمو الإقتصاديّ فيها.

وفي دراسة رايوس(Rios,2016) والتي كان عنوانها "أثر الجريمة والعنف على تنوّع القطاع الاقتصاديّ في المكسيك" هدفت إلى معرفة تأثير العنف والجريمة على التنوّع في القطاع الإقتصاديّ في المكسيك، ولقد تبيّن أنّ ازدياد الجرائم وأعمال العنف يؤدّي إلى انخفاض التنوّع في القطاع الإقتصاديّ في المكسيك. ومن خلال قيام الباحث بمراجعة الأدب السابق تبيّن أنّ ازدياد معدّل الجريمة يعمل على زيادة تكاليف الإنتاج، وانخفاض نسب الاستثمار.

وهدفت دراسة اسلام (Islam,2014) والتي كان عنوانها "العلاقة بين النّمو الاقتصاديّ والجريمة في الدول النامية" إلى دراسة العلاقة بين النّمو الاقتصاديّ والجريمة في الدول النامية. حيث تبيّن وجود علاقة سلبيّة بين النّمو الإقتصاديّ والجريمة في الدول النامية، كما وتبيّن أنّ هذه العلاقة تعدّ أقوى بين الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بالشركات الكبيرة.

وهدفت دراسة ناديو (Naddeo,2014) والتي كان عنوانها "إجراء تحليل تطبيقيّ لتأثير معدّلات ارتكاب الجرائم على الأداء الاقتصاديّ" إلى إجراء تحليل تطبيقيّ لتأثير معدّلات ارتكاب الجرائم على الأداء الاقتصاديّ. حيث تبيّن أنّ ارتفاع معدّل جرائم القتل بنسبة 1٪ سيؤدّي إلى انخفاض النّمو الإقتصاديّ بنسبة 0.13%، ولقد أشارت الدراسة إلى وجود تأثير دالّ إحصائيًّا لمعدّلات ارتكاب الجرائم على النّمو الإقتصاديّ في المناطق الإيطاليّة، ويتّضح هذا الأثر بشكلٍ أكبر في جنوب إيطاليا، وخاصّة في (ميزوجيورنو).

وفي دراسة لجولز و زيرفيوني (Gouls and Zervoyianni,2012) بعنوان:"تأثير الجرائم على النّمو الاقتصاديّ" هدفت إلى معرفة العلاقة بين كلّ من الجريمة والشكّ والتفاعل على النّمو الاقتصاديّ، حيث استهدفت الدراسة خمسة وعشرين(25) دولة في العالم، وغطّت الفترة الزمنية (1991- 2007)، وخلصت إلى وجود تأثير للجريمة على النّمو الاقتصاديّ، حيث تبيّن وجود علاقة عكسيّة بين

مستويات الجرائم والنّمو الاقتصاديّ، فارتفاع مستوى الجرائم بمقدار 10٪ يؤدّي إلى انخفاض نصيب الفرد السنوي من إجماليّ الناتج المحلّي بمقدار 0.49- 0.62٪.

وفي دراسة يونانية للباحثين دريتسكيس وجانز (Dritsakis and Gkanas,2010) والتي كانت بعنوان:" تأثير بعض المتغيّرات الاجتماعيّة والثقافيّة على معدّلات ارتكاب الجرائم في اليونان" حيث حاولت معرفة تأثير بعض المتغيّرات الاجتماعيّة والثقافيّة على معدّلات ارتكاب الجرائم في اليونان للفترة (1971-2006) واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الإنحدار حيث تمّ جمع البيانات للأعوام المتعلقة بالدراسة وتبيّن وجود تأثير ذو دلالة إحصائيّة للبطالة والتعويضات على معدّلات ارتكاب الجرائم من اتّجاهات المختلفة.

وفي دراسة ماليزيّة للعالم تانج (Tang,2009) بعنوان: "العلاقة بين معدّلات ارتكاب الجرائم، والتضخّم والبطالة في ماليزيا" هدفت إلى معرفة العلاقة بين معدّلات ارتكاب الجرائم، والتضخم والبطالة في ماليزيا خلال الفترة (1970-2006)، حيث أجرت الدراسة اختبار بارتليت الاستقصائي والمدرج في دراسة Johansen (2002)، وذلك من أجل تحليل البيانات، حيث أشارت إلى وجود علاقة دالّة إحصائيًّا بين معدّلات ارتكاب الجرائم، والتضخم والبطالة في ماليزيا.

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

لقد أظهرت الدراسات النظريّة التي تناولت التنمية البشرية والجريمة وجود تراكم من المعرفة يظهر وجود علاقة (ارتباط) بين التنمية والجريمة إلاّ أنّ هذه العلاقة غير شموليّة وأحيانًا جدليّة فيما يتعلّق بطبيعتها ونوعها واتّجاهاتها.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة لوحظ بشكل عام أنّها تطرّقت إلى البحث في العلاقة بين التنمية والجريمة من خلال عدد من المتغيّرات والعوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة كالفقر والبطالة والتعليم وعلاقتها بارتكاب الجرائم، وإلى تعرّف العوامل المؤدّية إلى ارتكاب السلوك الجرمي؛وقد توصلت مجمل الدراسات إلى أنّ الجريمة تبقى سلوكًا اجتماعيًّا غير مرغوب فيه، وهو ما يؤثّر بشكل سلبيّ على عمليّة التنمية التي ينشدها المجتمع ويسعى إليها، وأنّ الجريمة تعمل على خفض مستويات المعيشة، وأنّ الفقر والبطالة عوامل تساعد على زيادة معدّل الجريمة وأنّ الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة تعزّز من احتماليّة ارتكاب الجرائم.

أوصت مجمل الدراسات السابقة بأهميّة إجراء مزيد من البحوث والدراسات حول موضوع الجريمة والتنمية البشريّة، وضرورة وضع الخطط التنمويّة التي تخفّف من البطالة والفقرللحدّ من الجريمة. كما وأوصت بضرورة الإصلاحات في قطاعي

الصحّةوالتعليم، وتوخي العدالة في توزيع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجماليّ. تلتقي هذه الدراسة مع جميع الدراسات السابقة وذات الصلة في بحث العلاقة بين التنمية والجريمة تبعًا لعوامل مختلفة وتأثير كلّ منهما على الآخر، بما يؤكّد وجود علاقة ارتباط بين التنمية والجريمة حيث يؤثّر كلّ منهما في الآخر، غير أنّ هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها بأنّها تتناول فترة زمنيّة جديدة خاصّة في السنوات الخمسة الأخيرة منها، مقارنة بالفترات الزمنية التي تناولتها الدراسات ذات العلاقة. علاوة على أنّ هذه الدراسة أشارت بشكل عام إلى جريمة المخدرات بصفة خاصّة وذلك لما تشكّله المخدّرات من خطورة على البشريّة جمعاء في ظل الارتفاع المتنامي في معدّلها.

ولبيان أهمّ الفروقات بين هذه الدراسة ودراسة الهريشات والتي كانت بعنون "أثّر مؤشّرات التنمية البشرية على معدلات الجريمة في الأردن في الفترة 1999 -2013" فإنّ هذه الدراسة:

- تناولت الفترة الزمنية (2009-2018) لما لهذه الفترة الزمنية من خصوصيّة؛ حيث اتّسمت هذه الفترة بتوالي موجات الهجرة القسريّة من بعض الدول المجاورة؛ وذلك نتيجة عدم الاستقرار الأمنيّ في تلك الدول؛ الأمر الذي تسبّب في الزيادة الملحوظة في أعداد السكان ممّا انعكس على على معدّلات الجريمة ونوعها بشكل عامّ، وجريمة المخدّرات بشكل خاصّ0 ناهيك عن ظهور أنواع جديدة من الجرائم لم تكن مألوفة من ذي قبل.

- كما أنّ هذه الدراسة تناولت جريمة المخدرات بشكل منفصل عن معدّل الجريمة العامّ؛ وذلك بسبب إفراد التقرير الإحصائيّ الجنائيّ الصادر عن إدارة المعلومات الجنائيّة في مديرية الأمن العامّ بابًا خاصًّا لها بحيث أنّها لا تدخل ضمن مجموع معدّل الجريمة العامّ في الأردن، بينما في دراسة (الهريشات،2015) كانت المخدرات من ضمن أصناف الجرائم الأخرى والتي كانت متضمنة في مجموع معدّل الجريمة العامّ

- تطرّقت هذه الدراسة إلى قياس قيمة مؤشّر التنمية البشريّة الكلّي على معدّل الجريمة ومعدّل جريمة المخدّرات، ولم تتطرّق إلى قياس الأبعاد الداخليّة لهذا المؤشّر (التعليم، العمر المتوقّع عند الولادة، نصيب الفرد من من الدخل المحلّي الإجماليّ) بينما تطرّقت دراسة (الهريشات،2015) إلى بعدي" نصيب الفرد من الدخل المحلّي الإجماليّ، والعمر المتوقّع عند الولادة"

- تطرّقت هذه الدراسة إلى أثر مؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة ومعدّل جريمة المخدّرات فيما تطرّقت دراسة (الهريشات،2015) إلى أثّر مؤشّرات التنمية

البشريّة على معدل الجريمة بشكل عام وعلى معدّلات الجرائم الأخرى بأشكالها وأنماطها المختلفة.

المنهجية والتصميم:

منهجيّة الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ بهدف التعامل مع البيانات وتصنيفها لتصف الظاهرة والمجتمع المبحوث، أمّا الجزء التحليلي منها فيستخدم بهدف الحصول على إجابات عن أسئلةالدراسة والتوصّل إلى أهمّ الاستنتاجات عن أثر مؤشّر التنمية البشريّة ومعدّل الجريمة ومعدّل جريمة المخدرات في الأردن خلال الفترة 2009- 2018.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع البيانات الجاهزة التي تعكس مؤشّر التنمية البشريّة ومعدّلالجريمة ومعدّل جريمة المخدرات في الأردن والتي تمّ تصنيفها بناءً علىما ورد في تقارير التنمية البشرية والصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقارير الإحصائيّة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، والتقارير الإحصائيّة الجنائيّة الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية في مديريّة الأمن العام.

عيّنة الدراسة:

جميع البيانات الجاهزة والمعلومات الواردة في التقارير الإحصائيّة المشار إليها خلال الفترة (2009- 2018) في مجتمع الدراسة.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الجاهزة التي تم الحصول عليها من المصادر الآتية:

- تقارير التنمية البشرية من عام 2009- 2018 والصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمتعلّقة بمؤشر التنمية البشريّة في الأردن، (العمر المتوقّع عند الولادة، نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجمالي.)
- التقارير الإحصائيّة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم فيما يخصّمعدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين 15 سنة فما فوق، ومجمل قيدالإلتحاق بالتعليم المدرسيّ.
- التقارير الإحصائيّة الجنائية لمعدّل الجريمة ومعدّل جريمة المخدرات الصادرة عن

مديريّة الأمن العام/ إدارة المعلومات الجنائية من عام 2009- 2018.

متغيّرات الدراسة:

المتغيّر المستقل: مؤشر التنمية البشريّة: يستند هذا المقياس على ثلاثة أبعاد للتنمية، هي:

طول فترة الحياة: يقاس بتوقّع الحياة عند الولادة.

المعرفة: (معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين 15سنة فما فوق + معدّل قيد الالتحاق بالتعليم المدرسيّ).

مستوى المعيشة: يتمثل بالمعدّل الحقيقيّ لدخل الفرد (نصيب الفرد من الدخل المحلّي الإجمالي/ بمعادل القوة الشرائيّة بالدولار الأمريكي).

المتغيّر التابع: معدّل الجريمة، ومعدّل جريمة المخدرات.

معدّل الجريمة: يتم قياس هذا المتغيّر بقسمة مجموع عدد الجرائم الإجماليّ على عدد السكّان الإجماليّ، ثم ضرب الناتج في مائة ألف في كل سنة من سنوات الدراسة.

ويشمل هذا المتغيّر جميع الجرائم في الأردن حسب تنميط وتصنيف الجرائم الوارد في التقرير الإحصائيّ الجنائيّ باستثناء جريمة المخدّرات حيث يفرد لها التقرير باب خاصّ ولا تدخل ضمن عدد الجرائم الإجماليّ فيه.

معدل جريمة المخدّرات: يتم قياس هذا المتغيّر بقسمة مجموع عدد جرائم المخدرات الإجماليّ على عدد السكّان الإجماليّ، ثم ضرب الناتج في مائة ألف في كل سنة من سنوات الدراسة.

المعالجة الإحصائيّة المستخدمة:

بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة تمّ استخدام الرزمة الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة Statistical Package for Social Sciences (SPSS 23 version) تمّ تطبيق الأساليب الإحصائيّة الآتية:

- النسب المئوية (Percent) بهدف وصف مؤشّر التنمية البشريّة ومعدّلالجريمة.
- معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لدراسة العلاقة بين مؤشّر التنمية البشريّة ومعدّل الجريمة وذلك عند مستوى دلالة إحصائية α=0.05
- اختبار الانحدار البسيط (simple linear regression) للتعرّف على أثر مؤشّر التنمية البشرية على معدّل الجريمة ومعدّل جريمة المخدرات.

نتـائج التحليل:

تتـضمّن عرضًا لنتـائج الدراسـة الـتي تمّ التوصّـل إليهـا مـن خـلال الإجابـة عـن سـؤاليّ الدراسـة، حيـث تمّ إجـراء التحليـل الوصـفيّ لجميـع متغيّـرات الدراسـة وإجـراء تحليـل الارتبـاط لدراسـة العلاقـات بـين متغيّـرات، وفيمـا يلـي عـرض لتحليـل نتـائج الدراسة:

وصف متغيرات الدراسة:

جدول رقم (1)

مكوّنات مؤشرّ التنمية البشريّة في الأردن من عام 2009- 2018

السنة	قيمة مؤشر التنمية البشرية*	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	التعليم		نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معدّل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	تصنيف الأردن حسب مستويات التنمية البشرية عالميا
			معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين من سن 15 سنة فما فوق	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في التعليم (%)		
2009	0.680	72.4	91.1	**84**	4,901	تنمية بشرية متوسطة❖
2010	0.681	73.1	93	85	5,956	تنمية بشرية متوسطة❖
2011	0.698	73.4	93.3	90.4	5,300	تنمية بشرية متوسطة❖
2012	0.700	73.5	93.6	89.75	5,272	تنمية بشرية مرتفعة❖
2013	0.745	73.9	93.2	88.2	11,337	تنمية بشرية مرتفعة❖
2014	0.748	74.0	93.5	87.35	11,365	تنمية بشرية مرتفعة❖
2015	0.741	74.2	93.6	85.6	10,111	تنمية بشرية مرتفعة❖
2016	0.735	74.4	93.2	85.9	9.493	تنمية بشرية مرتفعة❖
2017	0.735	74.5	94.8	86.75	8,288	تنمية بشرية مرتفعة❖
2018	0.723	74.4	94.9	86.6	8,268	تنمية بشرية مرتفعة❖

❖المصدر: تقارير التنمية البشرية، التقارير الإحصائيّة وزارة التربية والتعليم

❖التنمية البشرية المنخفضة: من 0.00- 0.55.، التنمية البشرية المتوسطة: 0.55- 0.699، التنمية البشرية المرتفعة: 0.700 - 0.799، التنمية البشرية المرتفعة جدا 0.800- 1.00

يظهر الجدول أعلاه والمتعلّق بمكوّنات مؤشرّ التنمية البشريّة في الأردن من عام 2009- 2018 بأنّ سنة 2014 كانت أعلى السنوات قيمة في مؤشّر التنمية البشريّة في الأردن وبلغت (74.8%) ومن ثمّ انخفضت هذه النسبة في السنوات التالية وكان أدناها في سنة 2009 حيث بلغ مؤشّر التنمية البشريّة (68%) أمّا بالنسبة للأبعاد الداخلية لمؤشّر التنمية البشريّة فقد كانت أعلى سنة في بعد العمر المتوقع عند الولادة 2017 بمعدّل (74.5 سنة) وأقلّ سنة هي 2009 بمعدّل (72.4 سنة) وأظهرت سنة 2018 أعلى مستوى في معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين من سن 15 سنة فما فوق بنسبة (94.9%) أمّا سنة 2011 فكانت الأعلى في نسب الالتحاق الإجماليّة في التعليم بـ(90.4%) وكانت سنة 2014 أعلى سنة في نصيب الفرد من الدخل القوميّ الإجماليّ (معدّل القوة الشرائيّة بالدولار الأمريكي) بمقدار (11,365) دولار وأخيرًا حقّق مؤشّر التنمية البشرية معدّل متوسط في السنوات من 2009 إلى 2011(مستوى تنمية متوسطة) أمّا باقي السنوات فقد كان مرتفع (مستوى تنمية مرتفعة) وهذا يدّل على أنّ التنمية البشرية في الأردن تسير بنحو إيجابيّ.

معدّل الجريمة المرتكبة في الأردن خلال الفترة 2009- 2018

جدول رقم (2)

معدّل الجريمة في الأردن لكلّ 100000 نسمة خلال الفترة 2009- 2018

السنة	عدد الجرائم	عدد السكان	معدّل الجريمة
2009	21167	5980000	354
2010	23458	6113000	384
2011	27452	6249000	439
2012	28221	6388000	442
2013	27349	6530000	418
2014	26804	6675000	402
2015	24244	9531712	254
2016	22595	9798000	231
2017	22550	10053000	224
2018	24654	10309000	240

- المصدر: التقارير الإحصائيّة الجنائيّة (2009- 2018)، إدارة المعلومات الجنائيّة، مديريّة الأمن العام، الأردن.

يلاحظ من الجدول أعلاه والمتعلّق بمعدّل الجريمة المرتكبة في الأردن خلال الفترة 2009- 2018 أنّ سنة 2012كانت أعلى سنة ارتكبت فيها جرائم بشكلّ عامّ في الأردن، حيث بلغ عدد الجرائم المرتكبة (28221) جريمة، وبمعدّل (442) جريمة لكلّ 100000 نسمة، في حين كانت سنة 2009 أقلّ سنة ارتكب فيها جرائم للفترة نفسها، بعدد جرائم بلغ (21167) جريمة، في حين سجّلت سنة 2017 أقل معدّل جرائم لكلّ 100000 نسمة حيث بلغ (224) جريمة؛ ويعود السبب في انخفاض معدّل الجريمة للعام 2017 رغم الارتفاع في عدد الجرائم مقارنة في العام 2009 إلى الزيادة في عدد السكّان، حيث بلغ عدد السكان في العام 2009 (5980000) نسمة في حين بلغ في العام 2017 (10053000) حسب معادلة استخراج معدّل الجريمة الواردة الذكر في متغيّرات الدراسة.

معدّل جريمة المخدرات:

جدول رقم (3)

معدّل ارتكاب جريمة المخدرات في الأردن لكلّ 100000 من السكّان خلال الفترة 2009-2018

السنة	عدد الجرائم	عدد السكان	معدّل الجريمة
2009	3560	5980000	60
2010	3420	6113000	56
2011	4023	6249000	64
2012	4708	6388000	74
2013	6113	6530000	94
2014	10592	6675000	159
2015	11062	9531712	116
2016	13621	9798000	139
2017	13950	10053000	139
2018	18400	10309000	179

- المصدر: التقرير الإحصائيّ الجنائيّ 2018، إدارة المعلومات الجنائيّة، مديريّة الأمن العام، الأردن.

يشير الجدول أعلاه والمتعلّق بمعدّل ارتكاب جريمة المخدّرات في الأردن لكلّ 100000 من السكّان خلال الفترة 2009- 2018 إلى أنّ سنة 2018كانت أعلى

سنة ارتكبت فيها جريمة المخدرات في الأردن، حيث بلغ عدد الجرائم المرتكبة (18400) جريمة، وبمعدّل (179) جريمة لكلّ 100000 نسمة، في حين كانت سنة 2010 أقلّ سنة ارتكب فيها جرائم مخدرات للفترة نفسها، بعدد جرائم بلغ (3420) جريمة بمعدّل (56) جريمة لكلّ 100000 نسمة.

شروط وافتراضات اختبار الانحدار البسيط (simple linear regression)

يتعلّق هذا الجزء من الدراسة بالإجابة عن سؤاليها وذلك من أجل تحديد علاقات الأثر وصولاً إلى تقديم النتائج وتوضيح سلوك العلاقات بين متغيرات الدراسة، وقد تمّ اعتماد مستوى الدّلالة ($\alpha \geq 0.05$) كقاعدة لرفض أو قبول الاسئلة؛ بمعنى إذا كانت قيمة α تساوي أو أقلّ من 5 % فإنّنا نجيب بنعم للأسئلة، وإذا كانت أعلى من 5 % فإنّنا نجيب بلا للأسئلة.

ومن أجل الإجابة عن سؤاليّ الدراسة الحالية التي تهتمّ بتحديد أثر المتغيّر المستقل (مؤشّر التنمية البشريّة) في المتغيّر التابع (معدّلالجريمة ومعدّل جريمة المخدرات) فإنّ الوسائل الأقرب ملائمة لتحديد ذلك الأثر هو وسائل الإحصاء المعلميّ (Parametric) وتحديدًا الانحدار البسيط كونها الأكثر ملائمة لطبيعة البيانات، وإنّ استخدامها يستلزم الإيفاء بالشروط الآتية:

- يجب أن يكون نوع المتغيّرات التي سوف يتم قياسها تتبع البيانات المستمرّة (scale data) وهذا الشرط متوفر في البيانات المستخدمة في الدراسة.
- أنّ تتبع المتغيّرات التوزيع الطبيعيّ ومن خلال اختبار (Shapiro-Wilk) تمّ فحص توزيع البيانات، ومن خلال الجدول أدناه فإننا نلاحظ أنّ جميع مستويات الدلالة أعلى من 0.05 وهذا يدلّ على أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (4)

نتائج اختبار Shapiro-Wilk لفحص اعتداليّة بيانات الدراسة

متغيّرات الدراسة	قيمة اختبار Shapiro- Willk	درجة الحريّة (DF)	مستوى الدلالة (Sig.)
مؤشر التنمية البشريّة	0.871	10	0.104
معدّل الجريمة	0.840	10	0.055
معدّل جريمة المخدّرات	0.915	10	0.318

- عدم وجود قيم متطرفة في البيانات: وتمّ التأكّد من عدم وجود قيم متطرّفة من خلال قيم **Z** المعياريّة والتي تظهر في الجدول أدناه، حيث كانت القيم بين ±3؛ وهذا يعني عدم وجود قيم متطرّفة في بيانات الدراسة. وبعد التأكّد من أهمّ الشروط لاختبار الانحدار البسيطفإنّ استخدام الاختبار السابق في دراسة أثر مؤشّر التنمية على معدّل الجريمةومعدّلجريمة المخدّرات سوف تؤدّي إلى نتائج صحيحة.

جدول رقم (5)

قيم Z المعيارية لجميع متغيّرات الدراسة

متغيّرات الدراسة	حجم العينة	أقلّ قيمة	أكبر قيمة
مؤشّر التنمية البشريّة	10	-1.45959	1.11171
معدّلالجريمة	10	-1.25771	1.13062
معدّل جريمة المخدرات	10	-1.16522	1.59097

اختبار اسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1. هل يوجد أثر لمؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة في الأردن وفقًا لسنوات الدراسة (2009- 2018)؟

سوف تتمّ الإجابة عن السؤال السابق من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

نموذج الانحدار ومستوى الدلالة لمعدّلالجريمة

المتغيّرالمستقل	قيمة(Beta)	قيمة(t)	مستوى الدّلالة
مؤشّر التنمية البشريّة	- 0.790	2.306	.025
قيمة الثابت (constant)		1287.031	
قيمة (R2)		0.62	
قيمة (F)		5.318	
درجات الحرية (DF)		1,8	
مستوى الدلالة		.049*	

*P<0.05

يشير الجدول أعلاه إلى أنّ مؤشّر التنمية البشرية يؤثّر معنويًّا في معدّل الجريمة في الأردن بين عاميّ (2009- 2018) وذلك يظهر من خلال قيمة (**F**) المحسوبة

ودرجة حرّيتها والبالغة (5.318)، (1,8) على التوالي وهي قيمة معنويّة عند مستوى دلالة (≤0.05) وهو مايشير إلى معنوية الأنموذج الإحصائيّ الخاص بهذا السؤال.

ويبيّن الجدول رقم (6) أنّ المتغيّر المستقل (مؤشر التنمية البشريّة) يقلّل ما نسبته (0.62) من التغيّرات الحاصلة في المتغيّر التابع (معدّل الجريمة) وذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R^2)

وأظهر الجدول أعلاه أنّ مؤشّر التنمية البشريّة كان سبب تلك التغيّرات وذلك يتّضح من خلال قيم (t) و (Beta) والبالغة (2.306) و (**79.**−) على التوالي، وهي قيم معنويّة عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وتدل قيمة (Beta) على أنّه بزيادة وحدة واحدة من مؤشّر التنمية البشريّةتؤدّي إلى انخفاض ما نسبته (79٪) من معدّل الجريمة.

وبالاعتماد على ماسبق فإنّه يمكننا كتابة معادلة الانحدار الخاصة بالسؤال السابق كما يلي:

مؤشر التنمية البشرية.* (-0.79) +1287.031= Y

2. هل يوجد أثر لمؤشّر التنمية البشريّة على معدّل جريمة المخدّرات في الأردن وفقًا لسنوات الدراسة (2009- 2018)؟

سوف يتم الإجابة عن السؤال السابق من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (7)

نموذج الانحدار ومستوى الدلالة لمعدّل جريمة المخدرات

المتغيرالمستقل	قيمة(**Beta**)	قيمة(**t**)	مستوى الدلالة
مؤشر التنمية البشرية	2.75 -0	**3.224**	**.012**
قيمة الثابت (constant)	803.607		
قيمة (R2)	0.565		
قيمة (F)	10.397		
درجات الحرية (DF)	1,8		
مستوى الدلالة	0.012❖		

❖P<0.05

يشير الجدول أعلاه إلى أنّ مؤشر التنمية البشريّة يؤثّر معنويًّا علىمعدّل جريمة المخدراتفي الأردن بين عامي (2009- 2018) وذلك يظهر من خلال قيمة (F) المحسوبة ودرجة حرّيتها والبالغة (10.397)، (8، 1) على التوالي وهي قيمة معنويّة عند مستوى دلالة (≤ 0.05) وهو مايشير إلى معنوية الأنموذج الإحصائيّ الخاص بهذا السؤال.

ويبيّن الجدول رقم (7) أنّ المتغيّر المستقل (مؤشّر التنمية البشريّة) يقلّل ما نسبته (0.62) من التغيّرات الحاصلة في المتغيّر التابع (معدّل جريمة المخدرات) وذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R^2).

وأظهر الجدول أعلاه أنّ مؤشر التنمية البشريّة كان سبب تلك التغيّرات وذلك يتّضح من خلال قيم (t) و(Beta) والبالغة (3.224) و(0.752-) على التوالي وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وتدّل قيمة (Beta) على أنّه بزيادة وحدة واحدة من مؤشّر التنمية البشريّة تؤدّي إلى انخفاض ما نسبته (75.2%) من معدّل جريمة المخدرات.

وبالاعتماد على ماسبق فإنّه يمكننا كتابة معادلة الانحدار الخاصة بالسؤال السابق كما يلي:

مؤشر التنمية البشرية* (.752-)+ 803.607 =Y

مناقشة نتائج الدراسة:

مناقشة النتائج المتعلّقة بالسؤال الأوّل:

- **هل يوجد أثر لمؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة في الأردن وفقًا لسنوات الدراسة (2009- 2018)؟**

بيّنت النتائج وجود أثر دالّ إحصائيًّا لمؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة في الأردن بين عامي (2009- 2018)، وبحسب بيانات الأمم المتحدة حقّق مؤشّر التنمية البشريّة معدّلاً متوسطًا في السنوات 2009- 2011 (مستوى تنمية متوسطة) أمّا باقي سنوات الدراسة 2012- 2018 فقد حققت مستوى تنمية مرتفعة، ممّا يعني أنّ التنمية البشريّة في الأردن تسير بنحو إيجابيّ. وبالمقابل سجّلت الأعوام 2011- 2017 باستثناء العام 2012 انخفاضًا في معدّل الجريمة، فيما سجّلت باقي سنوات الدراسة ارتفاعًا في معدّل الجريمة. وقد تفسّر هذه النتيجة أنّ عمل مؤشّر التنمية البشريّة بأبعاده الثلاثة (الصحة، التعليم، نصيب الفرد من الدخل المحليّ الإجماليّ) له دور في خفض معدّل الجريمة، حيث أنّ تلك الأبعاد لها دلالات صحيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، فتحسّن المستوى الاقتصاديّ من خلال ارتفاع

معدّل التنمية يحسّن بالضرورة المستوى الصحيّ المتمثّل في ارتفاع معدّل العمر المتوقّع عند الولادة، وانخفاض معدّل وفيات الأطفال الرضّع وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ الأمر الذي ينعكس أيضًا على تحسّن علاقاته الاجتماعيّة نظرًا لتوفّر القدرة الماليّة، وأيضًا ينعكس على تحسّن المستوى التعليميّ وجودته. ويمكن تفسير النتيجة في ضوء النظريّة الاقتصادية التي ترى أنّ االعوامل الماديّة المتمثلة في نقص الموارد وقلّة فرص العمل والبطالة والفقر هي العامل الأساس للجريمة؛ أيْ أنّه من وجهة نظر أصحاب هذه النظريّة فإنّ ارتكاب الجريمة شيء متوقّع نتيجة التغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتي تهيئ بدورها الظروف المساعدة على السلوك الجرميّ. كما ويمكن تفسير النتيجة في ضوء نظريّة الأنومي (دوركايم) إنّ عمليّة التنمية والتحديث تشمل عمليّة تفسّخ اجتماعي على مستوى المجتمع المحليّ وأنّ التغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة كنتيجة لزيادة معدلات التنمية تؤثر في أنماط الجريمة. وأيضًا في ضوء ما يرى ميرتون فإنّ الأبنية الاجتماعيّة تمارس ضغوطًا على الأشخاص تدفعهم لارتكاب الجريمة والسلوكيّات المنحرفة، ويعدّ الفقر من الأبنية الاجتماعيّة التي تدفع للسرقة، ويمكن أيضًا تفسير تلك النتيجة من خلال أطروحات نظريّة التحديث فإنّ التطوير ضروريّ، وأنّ على الدول النامية الاهتمام بالبنى التحتية والتعليم وإنشاء مؤسسّات للمساعدة في التطوير لأغراض النّمو الاقتصاديّ، وأنّ التنمية تتطلّب إصلاحات مثل التقدّم التكنولوجيّ. وأيضًا تؤكّد هذه النتيجة طروحات نظريّة التخلّف، فالتخلّف الاقتصاديّ يشير إلى تراجع مستوى مؤشّرات التنمية البشريّة وبالتالي يزيد من معدّلات الجريمة والعكس أيضًا صحيح.

واتفقت نتائج الدراسة مع مجمل نتائج الدراسات السابقة وذات الصلة في هذه الدراسة في وجود أثر ذو دلالة إحصائيّة لمؤشّر التنمية البشريّة على معدّل الجريمة والذي يتمثّل بوجود علاقة ارتباطيّة عكسيّة بين مؤشّر التنمية ومعدّل الجريمة.

مناقشة النتائج المتعلّقة بالسؤال الثاني:

- **هل يوجد أثر لمؤشّر التنمية البشريّة على معدّل جريمة المخدّرات في الأردن وفقًا لسنوات الدراسة (2009- 2018)؟**

أظهرت النتائج وجود أثر لمؤشر التنمية البشريّة على معدل جريمة المخدرات في الأردن وفقًا لسنوات الدراسة بين عامي (2009- 2018) حيث لوحظ أنّ جريمة المخدّرات في الأردن بشكل تصاعديّفقد سجّلت سنوات الدراسة ارتفاعًا في معدّل جريمة المخدرات باستثناء العام 2010رغم ارتفاع قيمة مؤشّر التنمية البشريّة في أغلب سنوات الدراسة، وقد صنّف الأردن بناءً عليه من مجموعة الدول ذات التنمية البشريّة المرتفعة. ويمكن القول إنّ ذلك الارتفاعفي معدّل جرائم المخدرات ناتج عن

ارتفاع قيمة مؤشّر التنمية البشريّة والذي يؤدّي إلى تحسّن مستوى المعيشة وبالتالي تزداد قدرة الفرد على شراء المخدرات؛ ممّا ينشط عمليّة الاتّجار بها وترويجها، إضافة إلى توافرها وسهولة الحصول عليها في الكثير من الأحيان، وبالتالي زيادة ارتكاب جرائم المخدرات.

وذلك في ضوء النظر إلى تلك النتيجة من خلال نظريّة الاضطّراب الاجتماعيّ والتي حاولت أن تربط النّمو السكّاني والحضري وازدهار السياحة من جهة وزيادة معدّل الجريمة من جهة أخرى فإنّ المناطق الحضريّة والتجمّعات التجاريّة والخدميّة والسياحيّة تجذب العديد من الناس سواء للاستقرار والسكن أو للتسوّق أو التنزّه أو العمل أو لأيّ هدف كان؛ ممّا يعني حدوث عدم تجانس سكّاني والذي من شأنه أن يتسبّب في خلق المواقف والأحداث والفرص لأشخاص لديهم الرغبة في ارتكاب السلوك الجرمي، لا سيّما وإن تزامن ذلك مع غياب الرقابة البشريّة والإلكترونيّة فإنّه من الممكن توقّع ارتكاب الجرائم في تلك المناطق أكثر من غيرها بما فيها جريمة المخدرات. وكذلك من خلال نظريّة الأنومي (دوركايم) فإنّ عمليّة التنمية والتحديث تشمل عمليّة تفسّخ اجتماعي على مستوى المجتمع المحليّ وأنّ التغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة كنتيجة لزيادة معدلات التنمية تؤثر في أنماط الجريمة. وإذا أردنا توظيف نظريّة اللامعياريّة بمفهوم ميرتون على سلوك تعاطي المخدّرات فإنّه يمكن القول إنّ الشخص المتعاطي هو شخص أخفق في تحقيق أهدافه بواسطة الوسائل المشروعة؛ ولكي يتهرّب من المنافسة والصراع في المجتمع لجأ إلى تعاطي المخدّرات؛ وبناءً على ذلك فكلّما انتشرت اللامعياريّة في المجتمع انتشر السلوك المنحرف، ومنها تعاطي المخدّرات.وحيث أنّ الدراسات السابقة وذات الصلة في هذه الدراسة في مجملها بحثت العلاقة بين التنمية والجريمة فإنّ نتائج الدراسات التي تناولت التنمية البشريّة ومعدّل الجريمة تنطبق بذاتها على نتائج الدراسات التي تناولت التنمية البشرية ومعدل جريمة المخدرات كون جريمة المخدرات واحدة من الجرائم بشكل عام. وقد اتّفقت نتائج هذه الدراسة مع مجمل نتائج الدراسات السابقة وذات الصلة بهذه الدراسة في وجود أثر ذو دلالة إحصائيّة لمؤشر التنمية البشريّة ومعدّل جريمة المخدّرات والذي يتمثّل بوجود علاقة ارتباطيّة عكسيّة بين مؤشّر التنمية ومعدّل الجريمة.

التوصيات:

- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بالآتي:
- ضرورة التطوير النوعيّ للتعليم للحدّ الذي يسهم به في تحقيق التنمية البشريّة المنشودة.
- توخي عدالة توزيع نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي.

- ضمان إتاحة الخدمات الصحيّة ذات الجودة العالية.
- وضع الخطط التنمويّة لاحتواء الفقر والبطالة.
- رسم السياسات ووضع الاستراتيجيّات الأمنيّة المناسبة التي تكفل الحدّ من الجريمة بكافة أصنافها.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو العناز، موسى علي العبود (2011). *مؤشرات التنمية البشريّة وعلاقتها بمعدّلات الجريمة في العالم، رسالة دكتوراة منشورة*. جامعة مؤتة، الأردن.

أدلّة التنمية البشريّة ومؤشّراتها، الأمم المتّحدة (2018). *التحديث الإحصائيّ لعام* 2018.منشور على الرابط الإلكتروني:

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-indices-and-indicators-2018-statistical-update-arabic

بختة، قراوي (2017). *جريمة المخدرات. رسالة ماجستير منشورة*، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، الجزائر.

البداينة، ذياب (2003). *واقع آفاق الجريمة في الوطن العربي، أكاديميّة نايف للعلوم الأمنيّة*. الرياض، المملكة العربية السعوديّة.

البداينة، ذياب (2009). *التنمية البشريّة والجريمة في المجتمع الأردني، مجلّة الفكر الشرطيّ، مركز بحوث الشرطة*. القيادة العامّة لشرطة الشارقة، الإمارات.

البداينة، ذياب (2012). *العلاقة بين التنمية البشريّة والإرهاب في الوطن العربي*، الجهاز المركزي المصريّ للتنظيم والإدارة.

البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، المملكة الأردنيّة الهاشميّة (2016). *تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، الدراسة التشخيصيّة المنهجيّة عن الأردن.*

البنك الدوليّ "إعادة تصنيف الأردن- أسئلة وأجوبة (2017). *البنك الدوليّ "إعادة تصنيف الأردن- أسئلة وأجوبة*. منشور على الرابط الإلكترونيّ www.worldbank.org/en/country/jordan/bried/qa

تريكي، حسان (2015). التنمية وظاهرة الإجرام في المجتمع الجزائري، مقاربة سوسيولوجيّة تحليليّة. *مجلة الفكر الشرطي - مركز بحوث الشرطة- القيادة العامّة لشرطة الشارقة - الإمارات.*

تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي الأردني (2018). *تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي الأردني*. منشور على الرابط الإلكتروني:

https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=45

تقرير التنمية البشريّة لعام (1994). *أبعاد جديدة للأمن البشريّ: برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ*. منشور على الرابط الإلكترونيّ (http://hdr.undp.org).

تقرير التنمية البشريّة (2015). *العمل من أجل التنمية البشريّة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ*. منشور على الرابط الإلكترونيّ (http://hdr.undp.org).

تقرير التنمية البشريّة (2016). *تنمية للجميع"،برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ*. منشور على الرابط الإلكترونيّ (http://hdr.undp.org).

تقرير التنمية البشريّة (2018). *برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ*. منشور على الرابط الإلكترونيّ (http://hdr.undp.org).

تقرير التنمية البشريّة (2019). *ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم اللامساواة في القرن الحادي والعشرين*، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ. منشور على الرابط الإلكترونيّ (http://hdr.undp.org).

تقرير التنمية البشريّة 2009-2018، *برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ*، منشور على الرابط الإلكترونيّ (http://hdr.undp.org).

تقرير حالة البلاد (2018). *المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ*. منشور على الرابط الإلكتروني: http://www.esc.jo/Contents/state-reportar.aspx، نسخ بتاريخ:2020/1/19.

تقرير حالة البلاد (2019). *المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ*. منشور على الرابط الإلكتروني: http://www.esc.jo/Contents/state-reportar.aspx.

الجريدة الرسميّة (1960). *التشريعات الأردنية*، قانون العقوبات.

الحربي، شالح بن نافع (2015). *معدّلات الجريمة وتأثرها بمؤشرات التنمية البشرية: دراسة مقارنة بين الدول العربية، رسالة دكتوراة منشورة*. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الدليمي، عبد الرزاق محمد (2016). *الإعلام والتنمية (ط2)*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

الصرايرة، بشرى نواف سلطي (2016). *أثر التمكين في تحقيق الذمة الماليّة المستقلّة للمرأة العاملة وعلاقتهما في العنف داخل الأسرة الأردنيّة من وجهة الزوجين (مدينة الكرك أنموذجًا)*. *رسالة دكتوراة منشورة*، جامعة مؤتة، الأردن.

الضلاعين، عرار عاطف (2009). *أثر التنمية الاجتماعيّة في تغيير أنماط الجريمة في الأردن، رسالة ماجستير*. جامعة مؤتة، الأردن.

الضمور، عدنان؛ والطراونة، هاني؛ والعبادي، صلاح الدين (2014). *الجرائم الواقعة على الأموال من قبل الوافدين في الأردن"دراسة وصفية" . العدد التاسع، مجلّة الدراسات الأمنيّة*. مركز الدراسات الاستراتيجيّة والأمنيّة، مديريّة الأمن العامّ، عمّان، الأردن.

عبد الحميد، حسني درويش (1984). *الجريمة والتنمية*. دار المعارف.

عبد الرزاق، بشير؛ الوريكات، عايد (2008). *أثر المتغيّرات الاقتصاديّة على معدّلات الجريمة في الأردن 1973- 2006*. منهج تحليل التكامل المشترك، ورقة عمل بعنوان "الإرهاب في العصر الرقمي" مقدّمة في مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدوليّ، الأردن.

العدينات، محمد خليل.(2020) *قراءة في تاريخ وحاضر الاقتصاد الأردنيّ (1971- 2018)*، *الطبعة الأولى*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

علاوي، هلا حامد (2009). *العلاقة بين التنمية البشريّة ومعدّلات الجريمة في الأردن (1997- 2006)*، *رسالة ماجستير منشورة*، جامعة مؤتة، الأردن.

القريشي، مدحت (2007). *التنمية الاقتصاديّة: نظريات وسياسات وموضوعات*. دار وائل للنشر والتوزيع.

المجالي، فايز؛ الضمور، عدنان (2012). ظاهرة الانتحار في الأردن: دراسة سوسيولوجيّة. *مجلّة الدراسات الأمنيّة، مركز الدراسات الاستراتيجيّة والأمنيّة* (6).

مديرية الأمن العام، إدارة المعلومات الجنائيّة، *التقرير الإحصائي الجنائي للأعوام* 2009 – 2020.

المركز الجغرافي الملكيّ الأردنيّ، http://rjgc.gov.jo/rjgc_site/، 2017، عمان، الأردن.

مركز الدراسات الاستراتيجيّة، *الصّحة والصّحة العامّة والسياسات الصحيّة "رؤية استراتيجيّة"، ندوة نقاشيّة متخصصة، الجامعة الأردنيّة* (2019). منشورة على الرابط الإلكترونيّ http://jcss.org/ShowNewsAr.aspx?NewsId=778.

المعموري، صادق جابر (2016). *الإرهاب والتنمية البشريّة في البلدان العربية*. دار الرضوان للنشر والتوزيع.

منتدى الاقتصاد والمال والأعمال، الأمم المتحدة (2018). تقرير 2018، منشور على الرابط الإلكتروني:

https://www.un.org/development/desa/ar/news/policy/wesp-2018-midyear-update.html.

نعمة، جعفر عبد الإله (2000). تكلفة الجريمة وأثرها على الجريمة في المجتمع الأردني. *المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب*، *15*(3).

الهريشات، عاطف عوض (2015). *أثر مؤشّرات التنمية البشريّة على معدّلات الجريمة في الأردن في الفترة من (1990- 2013)*، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الوريكات، عايد عواد(2013). *نظريّات علم الجريمة*. دار وائل للنشر والتوزيع.

وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي للسنوات 2009- 2018، منشور على الرابط الإلكتروني: https://moe.gov.jo/

ثانيا: المراجع العربية مترجمة:

Abu-Al-Anaz, M. A. A. (2011). *Human development indicators and their relationship to global crime rates, Published PhD.* Mu'ta University, Jordan**.**

Human Development Guides and Indicators, United Nations (2018). *2018 Statistical Update, Published on the following link:*

http://hdr.undp.org/en/content/human-development-indices-and-indicators-2018-statistical-update-arabic**.**

Bakhteh, Q. (2017). *Drug crime. Published Master Thesis,* Abdelhamid Ibn Badis University - Mostaganem, Algeria**.**

Al Badayneh, D. (2003). *The status-quo of crime prospects in the Arab world.* Naif Academy for Security Sciences **.**

Al Badayneh, D. (2009). Human development and crime in Jordanian Society. *Police Thought Journal, Police Research Center. Sharjah Police General Command***.**

Al Badaynah, D. (2012). *The relationship between human development and terrorism in the Arab world,* the Egyptian Central Agency for Organization and Administration**.**

The World Bank, Middle East and North Africa Region, The Hashemite Kingdom of Jordan (2016). *Promoting ending poverty and boosting shared prosperity, a systematic diagnostic study on Jordan***.**

World Bank "Reclassification of Jordan - Questions and Answers (2017). *The World Bank" Reclassification of Jordan - Questions and Answers.* Published at: www.worldbank.org/en/country/jordan/bried/qa

Treki, H. (2015). *Development and the phenomenon of criminality in Algerian society, an analytical sociological approach.* Police Thought Magazine - Police Research Center - Sharjah Police General Command - UAE**.**

Financial Stability Report, Central Bank of Jordan (2018). *Financial Stability Report, Central Bank of Jordan.* Published at**:** https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.*aspx*?pageID=45

Human Development Report (1994). *New dimensions of human security: the United Nations Development Program.* Published at http://hdr.undp.org**.(**

Human Development Report (2015). *Working for Human Development, United Nations Development Program.* Published at http://hdr.undp.org.(

Human Development Report (2016). *Development for all ", United Nations Development Program.* Publication at http://hdr.undp.org.

Human Development Report (2018). *United Nations Development Programme.* Published at http://hdr.undp.org.(

Human Development Report (2019). *Beyond Income, the Middle, and the Present: Inequalities in the Twenty-first Century, United Nations Development Program.* Published at http://hdr.undp.org.(

Human Development Report 2009-2018, *United Nations Development Program*, published at http://hdr.undp.org.

Country Status Report (2018). *Economic and Social Council*. Published at: http://www.esc.jo/Contents/state-reportar.aspx, copied on: 01/19/2020.

Country Status Report (2019). *Economic and Social Council*. Publication at: http://www.esc.jo/Contents/state-reportar.aspx.

The Official Gazette (1960). *Jordanian Legislation.* Penal Code.

Al-Harbi, S. Bin N. (2015). *Crime rates and their impact on human development indicators: A comparative study among Arab countries,* Published PhD thesis. The University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Dulaimi, A. M. (2016). *Media and development (1st ed.)*. Dar Al-Masiarah for Publishing, Distribution and Printing, Amman, Jordan.

Al-Sarayra, B. N. S. (2016). *The effect of empowerment on achieving the independent financial responsibility of working women and their relationship to violence within the Jordanian family from the point of view of both spouses (Karak city as an example)*. Published PhD thesis, Mutah University, Jordan.

Al-Dhala'in, A. A. (2009). *The impact of social development in changing crime patterns in Jordan. MA Thesis*. Mu'ta University, Jordan.

Al-damoor, A.; & Tarawneh, H.; Al-Abadi, S. (2014). Crimes against money by expatriates in Jordan, a "descriptive study." The ninth issue, *Journal of Security Studies. Center for Strategic and Security Studies, Public Security Directorate, Amman, Jordan*.

Abdul Hamid, H. D. (1984). *Crime and development*. Knowledge House.

Abdul-Razzaq, B.; Al-Warikat, A. (2008). *The Impact of Economic Changes on Crime Rates in Jordan 1973 - 2006.* The Joint Integration Analysis Methodology, a working paper entitled "Terrorism in the Digital Age" presented at the Hussein Bin Talal University International Conference, Jordan**.**

Adenat, M. K. (2020). *A reading in the history and present of the Jordanian economy (1971-2018).* Wael Publishing and Distribution House**.**

Allawi, H. H. (2009). *The relationship between human development and crime rates in Jordan (1997-2006).* Published master's thesis, Mu'tah University, Jordan**.**

Al-Quraishi, M. (2007). *Economic development: Theories, policies, and issues.* Wael House for Publishing and Distribution**.**

Majali, F.; Dammour, A. (2012). The phenomenon of suicide in Jordan: a sociological study. *The Journal of Security Studies, Center for Strategic and Security Studies***.(6)**

*Public Security Directorate, Criminal Information Department, forensic statistical report for the years 2009-2020***.**

The Royal Jordanian Geographical Center, http://rjgc.gov.jo/rjgc_site/, 2017, Amman, Jordan**.**

Center for Strategic Studies, Health and Public Health and Health Policies "A Strategic Vision", Specialized Discussion Seminar, University of Jordan (2019). Published at http://jcss.org/ShowNewsAr.aspx?NewsId=778**.**

Al-Maamouri, S. J. (2016). *Terrorism and human development in the Arab countries.* Radwan House for Publishing and Distribution**.**

Economics, Finance and Business Forum, United Nations (2018). The 2018 report, published on the website

https://www.un.org/development/desa/en/news/policy/wesp-2018-midyear-update.html**.**

Neamaa, J. A. (2000). The cost of crime and its impact on crime in Jordanian society. *Arab Journal of Security Studies and Training, 15***.(3)**

Al-Hershat, A. A. (2015). *The impact of human development indicators on crime rates in Jordan from (1990-2013), Published PhD dissertation.* Mutah University, Jordan**.**

Al-Warikat, A. A. (2013). *Criminology theories*. Wael House for Publishing and Distribution**.**

Ministry of Education, the statistical report for the years 2009-2018, published on the website: https://moe.gov.jo/

ثالثا: المراجع الأجنبية

Adekova, A. F., & Razak, N. A. A. (2017). The dynamic relationship between crime and economic growth in Nigeria. *International Journal of Management and Economics*, *53*(1), 47-64.

Dritsakis, N., & Gkanas, A. (2009). The effect of socio-economic determinants on crime rates: An empirical research in the case of Greece with cointegration analysis. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, *2*(2).

Goulas, E., & Zervoyianni, A. (2013). Economic growth and crime: does uncertainty matter?. *Applied Economics Letters*, *20*(5), 420-427.

Islam, A. (2014). Economic growth and crime against small and medium sized enterprises in developing economies. *Small Business Economics*, *43*(3), 677-695.

Kathena, J. N., & Sheefeni, J. P. (2017). The Relationship Between Economic Growth and Crime Rates in Namibia. *European Journal of Basic and Applied Sciences Vol*, *4*(1).

Naddeo, A. (2014). *How crime affects the economy: evidence from Italy*. University of London

Rıos, V. (2016). *The impact of crime and violence on economic sector diversity*. The Wilson Center.

Rosenfeld, R., & Messner, S. F. (2013). *Crime and the Economy*. Sage.

Sheer, A., Shouping, L., Sidra, F., & Sharif, A. Impact of Crime on Social-Economic Development: A Study of Karachi. Malaysian Journal of Social Sciences and Humanities 3(3).148-159

Tang, C. F. (2009). The linkages among inflation, unemployment and crime rates in Malaysia. *International Journal of Economics and Management*, *3*(1), 50-61.

Wan, Y. K. P. (2012). The social, economic and environmental impacts of casino gaming in Macao: the community leader perspective. *Journal of Sustainable Tourism*, *20*(5), 737-755.